

أشادت بـ "برنامج التنمية الشاملة في افريقيا"



"الوكالة الأميركية للتنمية"

عدم الاهتمام بالزراعة يشكل خطراً على الاستقرار العالمي

بات ملف الأمن الغذائي يحتل حيزاً مركزياً في أجندة التنمية للأسرة الدولية، بعد أزمة الأغذية والوقود نتيجة ارتفاع أسعارها بشدة. وأعلن مدير فريق الزراعة في "دائرة أفريقيا" التابعة لـ "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" الحكومية جيف هيل، أن الوضع الراهن يشير إلى أن عدم الاهتمام بالزراعة ينتج عواقب وتبعات على الاستقرار العالمي وعملية التنمية الاقتصادية.



ناقش هيل موضوع الأمن الغذائي في منتدى "أنغولا الجديدة: تشكيل شراكة استراتيجية" في "مركز ويلسون" للباحثين الدوليين في واشنطن، وأشار إلى المبادرة التي وافقت عليها "قمة الدول الثماني" في لوكيلا في إيطاليا في تموز الماضي، حيث تعهد قادة الدول الكبرى معالجة مشكلة الأمن الغذائي من خلال اهتمام أكبر بالقطاعات الزراعية عبر تقديم ٢٠ بليون دولار على مدى ٣ سنوات كاستثمارات طويلة الأجل في قطاعات الزراعة والمزارع ودعم العمليات التي تقودها الدول بمفردها، وتنسيق المساعدات استراتيجية ودعم دور ناشط للمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف. وأوضح أن "الولايات المتحدة تعتمد على المبادئ الخمسة التي اتفق عليها في قمة لوكيلا لرسم استراتيجيتها للأمن الغذائي ومعالجة القضية في شكل شامل". وحدد ثلاثة عناصر مهمة لاستراتيجية الأمن الغذائي الأميركية، هي الاهتمام أكثر بالزراعة المستدامة والنقل والتمويل وبسلسلة القيمة الزراعية، بدءاً بالإنتاج وانتهاء بالاستهلاك والتركيز على أهمية التغذية ومكافحة سوء التغذية وإقرار الدور المهم الذي تلعبه المساعدات الإنسانية في مجاهد تحقيق الأمن الغذائي والحاجة لزيادتها إلى أقصى حد ممكن.

وأشاد هيل بـ "برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا" الذي يُجرى تصميمه وقيادته وتنسيقه من قبل زعماء أفارقة. وتابع أن الولايات المتحدة تريد دعم هذه "العملية الفريدة من نوعها" التي تطرح استراتيجية زراعية للقارة كلها، بدلاً من ٥٣ استراتيجية منفردة لكل دولة أفريقية على حدة. وركزت الخبرة الاقتصادية جولي هوارد التي تدير المؤسسة

الأميركية "الشراكة للقضاء على الجوع والفقر في أفريقيا" على الزراعة في أنغولا "التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي في المجال الزراعي قبل أن تحصل على استقلالها عام ١٩٧٥".

وأوضحت أنها تفضل المزارع الصغيرة في أنغولا، على رغم أنها تسلم بأهمية الكبيرة أيضاً، لأن "تطوير تجمعات ريفية حيوية من خلال مزارع صغيرة سيلعب دوراً أساسياً في الترويج لمصالحه سياسية في أنغولا التي اكتوت بحرب أهلية طويلة الأمد". وأكدت أن على أنغولا أن تطور قطاعها الزراعي، على رغم امتلاكها قطاعي نفط وغاز مزدهرين، لحماية اقتصادها من التذبذبات والاضطرابات في قطاعي النفط والغاز.

وشدّدت على الحاجة إلى استثمارات استراتيجية في البنية التحتية الأساسية، كالطرق والجسور، وتدريب جيل جديد من العلماء الزراعيين والمحللين التنمويين وتعليمهم.

وأوصت بأن يجري خبراء في الزراعة والاقتصاد، دراسات جدوى اقتصادية لكل محصول يمكن زراعته، كالقهوة والشاي، قبل المضي قدماً فيها، لتقويم مدى قابلية تلك المادة الخام للنجاح الاقتصادي على المدى الطويل.

وأشار وزير الزراعة الأنغولي بانزو دومينغوس إلى أن أنغولا تملك ثروة حرجية تمتد على مساحة ٥٣ مليون هكتار من الغابات التي تضمّ موارد طبيعية زاخرة قابلة للتطوير. وأضاف أن تطوير الموارد الزراعية يساهم في ازدهارها خلال السنوات المقبلة، لكنها تحتاج إلى مساعدات فنية لا سيما في الأبحاث الزراعية وتوسيع نطاق البنية الأساسية والخدمات للمزارعين.

"فاو" أشارت الى ضرورة زيادة إنتاج المواد الغذائية ٧٥ في المئة حتى ٢٠٥٠ واشنطن تدعم قطاعها الزراعي بـ ٣,٥ بليون دولار

ستستثمر الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات ٣,٥ بليون دولار، لحفز النمو الزراعي، بأسلوب مستدام ولا يضر بالبيئة. وقال مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالنيابة، ألونزو فولغام، خلال القمة العالمية من أجل الأمن الغذائي في روما هذا الشهر: "فلنجعل عام ٢٠٠٩ السنة التي عكسنا فيها تيار تراجع الاستثمار في الزراعة، والتي واجهنا فيها التحدي لضمان الأمن الغذائي للجميع".

وأضاف أن التعهد الأميركي يأتي كجزء من التزام بمبلغ ٢٢ بليون دولار، تعهد به قادة البلدان ذات الاقتصادات العالمية الرئيسية أثناء القممين اللتين عقدتا في تموز وأب لتخفيف الجوع والفقر العالميين. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في تقرير، بأن مساعدات التنمية الرسمية للزراعة، انخفضت بنسبة ٥٨ في المئة بين ١٩٨٠ و٢٠٠٥، ولا تشكل حالياً سوى ٥ في المئة فقط من مجمل المساعدات. وأشار التقرير إلى أن انخفاض الاستثمار إلى حد غير كاف في التنمية الزراعية والريفية أدى إلى تفاقم الأزمة الغذائية والاقتصادية.

ورحب فولغام بإعلان الولايات المتحدة الذي تبنته القمة لتخفيف مشكلة الجوع وسوء التغذية في العالم. وأضاف أنها المرة الأولى التي يوافق فيها كل أعضاء الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعلية لتحسين وضع الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية. فقد وافقت البلدان الأعضاء، على عكس تيار التراجع الحاصل في التمويل المحلي والدولي للتنمية الزراعية، وعلى دعم الخطط التي يضعها كل بلد على حدة. كما اتفق الأعضاء على تحسين مستوى التعاون بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع غير الربحي ومنتجي المواد الغذائية.

وأوضح أن إعلان القمة يدعو إلى تركيز الجهود في عدد من النشاطات الزراعية "بدءاً من المختبر والمزرعة فإلى السوق، ثم إلى المائدة". والاستمرار في الوقت ذاته في التصدي للأوضاع المتأزمة كالموضع الحالي الذي يهدد الأمن الغذائي في القرن الأفريقي. ودعا إلى توجيه اهتمام خاص نحو صغار المزارعين وأصحاب مزارع الأسماك وأصحاب المراعي والنساء. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى ضرورة زيادة الإنتاج العالمي من المواد الغذائية بنسبة ٧٠ في المئة بحلول عام ٢٠٥٠.